

نداء إنساني عاجل للوقوف على الأوضاع المأساوية للاجئين السوريين في لبنان

مركز توثيق الانتهاكات في سوريا
مركز وصول لحقوق الإنسان

٢٤ يناير / كانون الأول ٢٠٢٠

تلقي مركز توثيق الانتهاكات في سوريا ومركز وصول لحقوق الإنسان العديد من نداءات الاستغاثة من قبل عدد من اللاجئين السوريين في لبنان حول الظروف المعيشية القاسية والتضييق من قبل السلطات اللبنانية الذي شمل كافة مناحي الحياة اليومية.

بتاريخ ١٨ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٩ بدأ العشرات من اللاجئين اعتصاماً أمام مقر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في مدينة طرابلس شمال لبنان، من أجل الضغط على المفوضية بغية إيصال المعتصمين لحزمة من المطالب.

وفي يوم الاثنين الموافق في ٢٠ يناير / كانون الثاني ٢٠٢٠، بدأ ثلاثة عشر شخصاً من اللاجئين المعتصمين إضراباً مفتوحاً عن الطعام قرب مقر المفوضية بسبب عدم استجابة مسؤولي المفوضية لمطالب المعتصمين. وقد استمر الإضراب حتى يوم الجمعة ٢٤ يناير / كانون الثاني ٢٠٢٠ حيث تم إنهاؤه بعد قيام الأمن اللبناني بإزالة خيمة الإضراب بناءً على مذكرة تم رفعها للجهات الأمنية من قبل المفوضية.

ونتيجة لهذا الإضراب فقد سجل مركز توثيق الانتهاكات ثلاثة حوادث صحية طارئة تستدعي الطبابة الفورية، ففي تاريخ ٢١ يناير / كانون الثاني فقدت إحدى السيدات المضربات عن الطعام وعيها وسقطت على الأرض ما استدعى حضور سيارة تابعة للصليب الأحمر لإجراء الإسعافات الأولية اللازمة. بينما تم تسجيل حادثة أخرى لدى رجل أصيب بارتفاع فجائي بضغط الدم نتيجة الضغط النفسي الذي يعيشه. وفي ٢٢ يناير / كانون الثاني، أصيب أحد اللاجئين السوريين بكسور في إصبعه نتيجة سقوطه وارتطامه بالأرض بعد غيابه عن الوعي وتأزم وضعه الصحي.

يناشد مركز توثيق الانتهاكات ومركز وصول لحقوق الإنسان جميع المنظمات الدولية والحقوقية لمساعدة المضربين عن الطعام والذين تدهورت أوضاعهم الصحية والنفسية على حد سواء بسبب الأوضاع القاسية التي مرّوا بها.

وفقاً لأرقام الأمم المتحدة فإن أكثر من ٥٠% من اللاجئين السوريين في لبنان يعيشون في أماكن غير آمنة كما أن ٧٠% منهم يعيشون تحت خط الفقر، ويضطرون إلى اللجوء إلى استراتيجيات تأقلم مضرة لهم مثل تقليل عدد وجبات الطعام أو إرسال أبنائهم للعمل أو الانتقال من مساكن وملاجئ آمنة إلى الإقامة في مخيمات وخيام هشة أو مستودعات ومبان غير مكتملة. ويمثل اللاجئون السوريون اليوم ما نسبته ربع سكان لبنان ويعيش أغلبهم في فقر مدقع في مخيمات مؤقتة في أنحاء البلاد.

<http://www.unic-eg.org/19167>

تصعب سياسات الإقامة في لبنان على السوريين المحافظة على الصفة القانونية، ما يعرضهم لتزايد خطر الاستغلال والإساءة وتحد من قدرة اللاجئين على الوصول إلى العمل والتعليم والرعاية الصحية. كما أن ٨٠% من السوريين في لبنان يفتقرون إلى الإقامة القانونية ويواجهون خطر الاعتقال بسبب وجودهم غير الشرعي في البلاد.

كما أن السلطات اللبنانية تجدد مطالبتها المفوضية بشكل دائم بضرورة إعادة اللاجئين إلى سوريا والعمل على تنظيم عمليات العودة رغم النزاع المستمر في سوريا والمخاوف المبررة من الملاحقة لدى العديد من اللاجئين.

سجل قسم توثيق انتهاكات اللجوء في مركز توثيق الانتهاكات، ومركز وصول لحقوق الإنسان تدهوراً ملحوظاً في ظروف المأوى، وزيادة في عدد اللاجئين الذين يعيشون في بنى غير دائمة، حيث تعيش المئات من العائلات في منشآت غير سكنية أو غير دائمة. كما أن غالبية الأطفال السوريين المولودين في لبنان لا يملكون أي شكل من أشكال التوثيق لإثبات ولادتهم، ولا سيما شهادة ولادة من المستشفى أو القابلة أو المختار.

ومما زاد الأمر سوءاً بالنسبة للاجئين السوريين في لبنان، قيام المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بتخفيض قيمة المساعدات التي تقدمها، وقيامها كذلك بحذف عدد كبير من السوريين اللاجئين في لبنان من قائمة تلقي المساعدات.

وعليه فإنّ المؤسسات الموقّعة على هذا البيان تطالب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الاستماع لمطالب المعتصمين ودراستها وأخذها على محمل الجد، وتتلخص المطالب بالتالي:

● **توفير مراكز إيواء ملائمة للسكن،** حيث تُجبر السلطات اللبنانية اللاجئين الذين يعيشون في مساكن شبه دائمة في الأراضي الزراعية على تفكيك الجدران والأسطح الإسمنتية لهذه المساكن، واستبدالها بمواد أقل حماية، وإلا عمدت قوات الجيش اللبناني بهدم هذه المساكن. أو ما يعرف اصطلاحاً بـ "التفكيك القسري للمساكن" بموجب أمر صادر عن "المجلس الأعلى للدفاع" يجعل مساكن اللاجئين أقل ملائمة لتحمل الظروف المناخية القاسية. لذا ينبغي على الحكومة اللبنانية الامتثال للالتزامات بعدم التراجع عن ضمان الحق في السكن اللائق للجميع في البلاد.

● **يتوجب على الحكومة اللبنانية والمفوضية السامية على حد سواء أن يحترما بشكل كامل مبدأ عدم الإعادة القسرية.** إن مبدأ عدم الإعادة إلى دولة الاضطهاد ملزم للدول في إطار اتفاقية الأمم المتحدة سنة ١٩٥١ وهو ما يعني عدم إعادة اللاجئين إلى خطر محتمل. ينبغي ألا يخلق لبنان ضغوطاً تُجبر اللاجئين على العودة القسرية إلى ظروف غير آمنة أو كريمة، وتأمين الحماية القانونية لهم، حيث سيواجه المعادون قسراً خطر الاعتقال والتعذيب والتنكيل من قبل الحكومة السورية، لا سيما أن لبنان تاريخ بإعادة اللاجئين السوريين قسراً وتسليمهم للحكومة السورية.

● **يتوجب على المفوضية إعادة تقييم أوضاع اللاجئين السوريين في لبنان ومنح المساعدات الإنسانية لمستحقيها،** خصوصاً من فئة الأراذل والأيتام، إضافة إلى تقديم الحماية والمساعدة الكاملة للمرأة اللاجئة وضمان عدم تعرضها لأي نوع من الاستغلال.

● **ينبغي على الدول المانحة أن تولي الأولوية لحماية حقوق اللاجئين وتقاسم مسؤولية تأمين الاحتياجات الإنسانية والإيفاء بكامل التعهدات المبرمة مع الحكومة اللبنانية لمساعدتها على تحمّل الأعباء الاقتصادية والاجتماعية.**

المنظمات والمؤسسات الموقّعة:

أطباء عبر القارات تركيا
الرابطة الطبية للمغتربين السوريين سيما
جنى وطن
العدالة والتنمية المستدامة
هيئة الاغاثة الانسانية
جمعية الغد الخيرية
لمسة ورد
مؤسسة دعم المرأة
رابطة أهل حوران
منظمة بناء الإنسان
هيئة الاغاثة الانسانية الدولية
جمعية عطاء للإغاثة الانسانية
بنفسج
حركة مناهضة العنصرية
سوار
اللاجئون=شركاء
هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية
محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان
سيريا ريليف



Urgent humanitarian call to stand on the harsh conditions of Syrian refugees in Lebanon

**Violation Documentation Center in Syria (VDC)
Access Center for Human Rights (ACHR)**

January 24, 2020

The Violations Documentation Center in Syria (VDC) and Access Center for Human Rights (ACHR) have received numerous distress appeals from Syrian refugees in Lebanon about the harsh living conditions and restrictions they undergo by the Lebanese authorities, which included all aspects of daily life.

On December 18, 2019, dozens of refugees began a series of sit-ins in front of the headquarters of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) in the city of Tripoli in Northern Lebanon, in order to pressure the agency to respond to their demands.

On Monday, 20 January 2020, thirteen refugees began an open-ended hunger strike near UNHCR headquarters because UNHCR officials did not respond to the demands of the sit-in. The strike continued until Friday 24 January 2020, when it had to stop after the Lebanese security forces dismantled the strike tent as a result of a memorandum submitted to the security authorities by the Commission.

During the hunger strike, VDC has recorded three urgent health incidents requiring immediate medical treatment. On January 21st, a woman on hunger strike lost consciousness and fell on the ground, which required the intervention of the Red Cross ambulance to carry out the necessary first aid. The second accident recorded is that of a man who had sudden raised blood pressure because of the psychological pressure he was going through. Finally, on January 22nd, a Syrian refugee broke his finger when falling on the ground after he lost consciousness and his health deteriorated.

The VDC and ACHR appeal to all international and human rights organizations to assist the hunger strikers, whose both health and psychological conditions have deteriorated due to the harsh conditions they are living.

According to United Nations statistics, more than 50% of the Syrian refugees in Lebanon live in insecure places, and 70% of them live below the poverty line, which forces them to resort to harmful coping strategies such as reducing the number of meals, sending their children to work, or moving from homes and safe shelters to tents, warehouses or site buildings in substandard condition. Today, Syrian refugees represent a quarter of the Lebanese population and most of them live in extreme poverty in makeshift camps across the country.

Lebanon's residency policies make it difficult for Syrians to maintain legal status, as 80% of them lack legal residency, which exposes them to an increased risk of exploitation and abuse and limits the refugees' ability to access work, education and health care, in addition to the risk of arrest.

Moreover, the Lebanese authorities permanently renew their call for refugees to return to Syria and work to organize returns in parallel, despite the ongoing conflict in Syria and the justified fears of persecution of many refugees.

The department responsible for the documentation of violations against refugees at VDC, and ACHR, recorded a marked deterioration in shelter conditions and an increase in the number of refugees living in non-permanent structures, where hundreds of families live in non-residential facilities. Also, the majority of Syrian children born in Lebanon do not have any kind of documentation to prove their birth, neither a birth certificate from the hospital, nor from the midwife or from the mukhtar (head of the village).

To make the situation worse for Syrian refugees in Lebanon, the UNHCR has reduced its assistance aid, and has removed a large number of Syrian refugees in Lebanon from the list of the beneficiaries. Accordingly, the institutions that sign this statement require the UNHCR to listen, study and take seriously into consideration the demands of the protesters which are summarized as follows:

- **Provide adequate shelters for housing**, in a context where the Lebanese authorities force the refugees who live in semi-permanent housing in agricultural lands to dismantle the concrete walls and roofs of these shelters, and replace them with less protective materials, otherwise the Lebanese army demolishes them -- or what is known as "forced housing dismantling" according to an order issued by the Supreme Council of Defense that makes refugee housing less suitable for the harsh climatic conditions. Therefore, the Lebanese government should abide by its obligations to guarantee the right to adequate housing for everyone in the country.
- **The Lebanese government and the UNHCR alike must fully respect the principle of non-refoulement to the state of persecution**, which binds states within the framework of the United Nations Convention of 1951 not to return refugees to a potential danger. Lebanon should not create pressures that compel refugees to return to insecure or undignified

conditions, and should secure legal protection for them, as returnees might face the risk of arrest, torture and abuse by the Syrian government, especially since Lebanon has a history of forcibly returning Syrian refugees and handing them over to the Syrian government.

- **UNHCR must reassess the situation of Syrian refugees in Lebanon and grant humanitarian assistance** to those who deserve it, especially the widows and orphans, in addition to providing protection and full assistance to refugee women and ensuring that they are not exposed to any kind of exploitation.
- **Donor countries should prioritize the protection of refugee rights**, share the responsibility for ensuring humanitarian needs, and fulfill all pledges made with the Lebanese government to help them withstand economic and social burdens.

Signatory organizations and institutions:

Physicians across continents Turkey
SEMA
Jana watan
La justice et le développement durable.
IYD
Alghad Charity
lamsat ward
WOMAN SUPPORT ASSOCIATION
Horan Foundation
HUMAN DEVELOPMENT FOUNDATION
International humanitarian relief
Ataa Humanitarian Relief Association
violet organization
Anti racism movement
Sewar
Refugees=Partners
Humena for Human Rights and Civic Engagement
LDHR Lawyers and doctors for human rights
Syria Relief

